A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/44/329/Add.1
27 October 1989
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

UN LIBRARY
OCT 30 1989
UN/SA COLLECTION

الدورة الرابعة والاربعون
البندان ٧٩ و ١٣٧ من جدول الاعمال

المسائل المتصلة بالاعلام

وحدة التفتيش المشتركة

استعراض شبكات الامم المتحدة للاعلام - مراكز الامم المتحدة للاعلام

مذكرة من الامين العام

يتشرف الامين العام بأن يقدم إلى الجمعية العامة تعليقاته على تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "استعراض شبكات الامم المتحدة للاعلام - مراكز الامم المتحدة للاعلام" (A/44/329) .

مرفق

تعليقات الأمين العام

١ - قدم الأمين العام ، في تعليقاته الاستهلالية المتصلة بالجزء الأول من تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن استعراض شبكات الأمم المتحدة للاعلام ، الذي يتناول إعادة تنظيم ادارة شؤون الاعلام (A/44/433/Add.1) ، بعض الملاحظات العامة عن العملية المفضية إلى اصدار ذلك التقرير ؛ وهي ملاحظات تنطبق أيضا على هذه الحالة . وبناء على ذلك ، ومع وجود هدف مستمر يتمثل في تسهيل نظر الجمعية العامة في هذين التقريرين ، تقتصر التعليقات التالية على تناول التوصيات العملية التي وجهها المفتش إلى الأمين العام في الفرع التالي للفقرة ١٦٦ من التقرير .

التوصيات من الأولى إلى الثالثة

٢ - يكشف استعراض التقرير عن سوء فهم واضح للدور الذي اضطلعت به رابطات الأمم المتحدة المحلية فيما يتعلق بمراكز الأمم المتحدة للاعلام ، إذ يمكن لرابطات الأمم المتحدة أن تقوم بدور قيِّم ، وهي تقوم به في الواقع بالاقتران بأعمال اللجان الوطنية ، التي من قبيل اللجان الوطنية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أو لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) . وبإمكانها بالتأكيد أن تساعد مراكز الأمم المتحدة للاعلام في أعمالها وتكملها وتعززها ، ولكن لا يمكنها في ظل الظروف الراهنة أن تحل محلها ، كما يقترح المفتش . فلدى رابطات الأمم المتحدة بالضرورة ، جداول أعمال وأولويات مختلفة تماما عما لدى الأمم المتحدة وإدارة شؤون الاعلام بها من جداول أعمال وأولويات ، وجميعها رابطات وطنية ، لا منظمات دولية . ومعظمها تموله وزارات الخارجية ، وهي لذلك مقيدة بالدعاية لآراء بلدانها فيما يتعلق بالأمم المتحدة وبتأييد تلك الآراء .

٣ - وعلاوة على ذلك ، يبدو أن التوصيات المتعلقة بإغلاق بعض مراكز الاعلام تتغاضى عن الآثار السياسية لمثل هذه التحركات أو تتجاهلها . وهناك مثل واضح ، هو الاقتراح الداعي إلى إغلاق مركز باريس ، وهي عاصمة عضو دائم بمجلس الأمن . و "الاسباب الجيوبوليتيكية الجلية" الكامنة وراء توصيات المفتش الداعية إلى اغلاق بعض المراكز والابقاء على مراكز أخرى هي أسباب لا يعترف الأمين العام بكونها جيوبوليتيكية أو جلية . إذ يعتقد الأمين العام ، على سبيل المثال ، أنه من المهم الابقاء على المركزين القائمين في براغ ولشبونة ، حيث لا يقوم أي وجود آخر للأمم المتحدة ؛ وهو لا يوافق

على التوصية بتحجيم المرافق القائمة في مدن الجزائر وطرابلس وتونس إلى مجرد مكاتب تابعة لمركز الرباط .

التوصية الرابعة

٤ - هذه توصية وجيهة لا ترى الامم المتحدة أن هناك ما يمنعها من قبولها . بيد أنه من الجدير بالملاحظة أنه تم الاتفاق بين برنامج الامم المتحدة الانمائي وإدارة شؤون الاعلام منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ على مذكرة تفاهم إلى مختلف الحالات العملية التي قد تظهر في الميدان ، وإلى أدوار كل من مدير مركز الامم المتحدة للاعلام والمنسق المقيم .

٥ - ويشير التفاهم على وجه التحديد إلى مسائل الولاية ، والاستقلال الذاتي في العمل ، وتكامل البرامج ، وأماكن العمل المشتركة ومسائل أخرى ظهرت على مدى السنوات القليلة الماضية . وطُلب من المنسقين المقيمين ومديري مراكز الامم المتحدة للاعلام ، على وجه التحديد ، أن ينافشوا ذلك التفاهم ويستعرضوه بصورة مشتركة وأن يقدموا تقارير إلى المقر التابع له كل منهم . ويتعين استعراض التفاهم المذكور بعد سنة واحدة ، في ضوء التعليقات والآراء التي يبديها الطرفان المعنيان كلاهما .

٦ - ولذلك ينبغي السماح بوضع للتفاهم الحالي موضع التنفيذ لمدة سنة واحدة كما هو مقرر قبل استعراضه ، نظرا لانه الاداة الموجهة لمعظم الاحداث والحالات التي نوقشت في تقرير وحدة التفتيش المشتركة .

٧ - وينبغي أن يضاف إلى ذلك ، كملاحظة عامة ، أن مسألة تمثيل الامين العام في الميدان هي مسألة تدخل في نطاق الصلاحيات التي يختص بها الامين العام .

التوصية الخامسة

٨ - يقدر الامين العام القصد من مختلف البنود التي جمعت تحت هذه التوصية - وبوجه خاص ، في الفقرات الفرعية (ب) و (ج) و (د) - التي ترمي ، حسبما أشار المفتش ، إلى تحسين تشغيل وإدارة مراكز ودائرتي الامم المتحدة للاعلام .

٩ - غير أنه فيما يتعلق بالفقرة الفرعية (أ) يود الامين العام أن يوضح أنه لا يوجد "قصر لمدة وجود مدير في نفس مركز الاعلام على أربع سنوات" . فبينما يعتبر التناوب المنتظم أمرا مستصوبا للغاية ، لا تعدو فترة الاربع سنوات أن تكون مجرد

مبدأ توجيهي عام . ويحدد طول مدة الانتداب الفعلي في كل حالة بعد اجراء تقييم لعمل المركز المعني ، واحتياجات إدارة شؤون الاعلام وأداء المدير والظروف المحلية وذلك ضمن الحدود العامة للسياسة المالية وسياسة شؤون الموظفين في المنظمة .

١٠ - وفيما يتعلق بالتوصية الواردة في الفقرة الفرعية (هـ) التي تدعو إلى تجميع "الاحتفالات التذكارية الضرورية بالشروط المبينة في الفقرات من ١٠٧ إلى ١١٠ من التقرير" ، فإن الامين العام ، وهو يجد نفسه مدفوعا بمجرد الاعتبارات المتعلقة بتعبئة اهتمام وسائط الاعلام ، يميل إلى تأييد المفتش في قلقه إزاء تكاثر احتفالات الأمم المتحدة . وواضح أنه لا يمكن الاستحواذ على كامل اهتمام وسائط الاعلام في جميع البلدان فيما يختص بكل احتفال من الاحتفالات . ومن جهة أخرى ، تجدر الاشارة إلى أن مختلف الهيئات التشريعية الحكومية الدولية هي التي تقرر الاحتفالات التي من هذا القبيل ، وهي التي ترغب ، في حالات عديدة ، في اجتذاب انتباه القطاعات المتخصصة في وسائط الاعلام ، والأجهزة التشريعية الوطنية ، والمنظمات غير الحكومية والجمهور ، وليس من صلاحيات الامين العام الخاصة أن يغير التواريخ التي تحددها الأجهزة التشريعية .

التوصية السادسة

١١ - يشارك الأمين العام المفتش في الايمان بهدفه المتمثل في تبسيط نظام وضع وارسال التقارير التي تقدمها مراكز الاعلام إلى مقر ادارة شؤون الاعلام ، وإن لم يكن ذلك بالضرورة حسب الطريقة التي اقترحها المفتش .

١٢ - وبعد إنشاء شعبة مراكز الاعلام ، يجري العمل بشأن تنقيح سياسات الاعلام وقواعده التشغيلية ، لكي تُدرج في كتيب جديد مع الولايات التي تحددها الجمعية العامة والمبادئ التوجيهية الصادرة عن الهيئات الحكومية الدولية التي تطورت منذ عام ١٩٨٠ ، الذي شهد إعداد الكتيب الأخير . ويجري تبسيط اجراءات تقديم التقارير إلى أقصى حد ممكن ، كما أنه من المقرر اختبار وتنفيذ اجراء جديد استحدث في أثناء السنة .

١٣ - وفيما يتعلق بالفقرة الفرعية (ب) ، التي تدعو إلى "إلغاء التقارير المنفصلة المخصصة لكل احتفال من احتفالات الأمم المتحدة" ورفع تقرير عنها كل ستة أشهر فقط ، يجدر بالملاحظة أن التقارير المنفصلة لازمة في عدة حالات لإعلام الأجهزة التشريعية كلا على حدة ، وأن توقيت مثل هذه التقارير يخضع للجدول الزمني للاجتماعات المتصلة بها .

١٤ - ولا يمكن ، في الظروف الحالية ، قبول التوصية الواردة في الفقرة الفرعية (ج) ، التي تدعو إلى تحويل التقرير الاسبوعي الحالي الذي يقدم إلى ادارة البحوث وجمع المعلومات إلى تقرير شهري . فالتقارير الاسبوعية المقدمة إلى تلك الادارة لابد منها للحصول على آخر المعلومات المتعلقة بالانشطة السياسية الجارية ، لكي يطلع عليها الامين العام . وجدير بالملاحظة أن المعلومات المستمدة من تلك التقارير تتعلق بالمسائل السياسية فقط وأنها تستخدم حاليا لاعداد مذكرات اسبوعية للامين العام .

- - - - -